تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية

حسين عبد المطلب الأسرج(*)

باحث اقتصادي ــ مصر.

مقدمة

يمرّ الاقتصاد العالمي منذ آب/ أغسطس بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت من مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة. وما زالت الأزمة تتمدد منذ ذلك التاريخ وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم الاقتصاد العالمي، في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل، خاصة أن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، إذ إنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما عن تراجع الطلب على قطاع العقارات بصورة خاصة، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما إنها أزمة مركّبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة.

ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعدُ، فإننا نحاول هنا طرح تصور مبدئي لأبعاد وآثار هذه الأزمة في الاقتصاد المصري بصفة عامة،

(*) البريد الإلكتروني: hossien159@gmail.com.

والصادرات المصرية بصفة خاصة، وذلك من خلال دراسة أسبابها وتداعياتها العالمية، والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ومداخل تأثيرها في الاقتصاد الوطني، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

أولاً: حقيقة وأبعاد الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي

تعتبر الأزمة المالية[١]، التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، من أسوأ الأزمات التى يمر بها الاقتصاد العالمي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، بل تعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال[٢].

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة، الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي؛ إذ يلاحَظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي تمثل حوالى ٢٧,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٦[٣]، أي إن الناتج المحلي الأمريكي يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦ نحو ٤,٥٨ بالمئة من سكان العالم[٤]. كما أن الصادرات الأمريكية تمثّل حوالى ٨,٦ بالمئة من الصادرات العالمية. أما نصيبها من واردات

(١) من المفيد الإشارة إلى أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع **الأول** يؤثر بصورة كبيرة في الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع **الثاني** يكون تأثيره في الاقتصاد الحقيقي محدوداً للغاية، وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي. ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأمريكية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم بأنه من النوع الأول، والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي، التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به، إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته بشأن الاقتصاد العالمي. وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيكون أبطأ مما كان عليه في التقرير الذي سبقه. ولا تقتصر الأدلة والشواهد، التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأمريكية الحالية تؤثر سلباً في الاقتصاد الحقيقي، على ما ورد ذكرها، بل إن هناك أدلة وشواهد قوية أخرى تتمثل في زعزعة الثقة، وحالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، بل إن هناك بعض المتخصصين الذين يقولون إننا لم نشهد الأسوأ بعد. وكما هو معروف في علم الاقتصاد، فإن هناك شرطاً ضرورياً لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر. وكما هو واضح، فالقطاع المالي غير مستقر، ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تهنأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار.

انظر: نبيل حشاد، «الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي،» معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث (١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://www.almethaq.info/news/article590.htm>.

(٢) للتفاصيل حول هذه الأزمات، انظر: Douglas W. Arner, *Financial Stability, Economic Growth, and the Role of Law* (New York: Cambridge University Press, 2007).

(٣) محسوبة من: World Bank, *World Development Report 2008: Agriculture for Development*, (Washington, DC: World Bank, 2008), p. 341, table 4.

(٤) محسوبة من: المصدر نفسه، ص ٣٣٥، الجدول الرقم (١).

العالم، فقد بلغ ١٥,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٦(٥). ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي في نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛ إذ حصلت على ١٢,٧ بالمئة منها في عام ٢٠٠٧. كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو ١٥,٧ بالمئة خلال العام نفسه(٦).

إضافة إلى ما سبق، فإن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة للأسواق المالية العالمية. لذا، فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة. وفي ضوء المؤشرات السابق ذكرها، ليس بمستغرب أن تعم الأزمة العالم أجمع إذا ما حدثت أزمة شاملة في الولايات المتحدة وانتقلت العدوى منها إلى الاقتصاد المعولم. ولعل هذا هو سبب مقولة أنه إذا عطست أمريكا تصاب بقية دول العالم بالبرد.

لم تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم، بل شملت الاقتصاد الحقيقي برمته؛ فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات وما تزال في طور الاستفحال، وهي ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد(٧).

(٥) محسوبة من: المصدر نفسه، ص ٣٤٣، الجدول الرقم (٥).

(٦) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge* (New York: UNCTAD, 2008), p. 253, annex table B. 1.

(٧) هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه **الاقتصاد العيني أو الحقيقي** و**الاقتصاد المالي**. فأما **الاقتصاد العيني**، وهو ما يتعلق بالأصول العينية (Real Assets)، فهو يتناول كلّ الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). والأصول العينية هي الأراضي، والمصانع، والطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوى البشرية. وبعبارة أخرى، هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة، من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. وتتضمن أيضاً الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراضٍ زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا، فالاقتصاد العيني (أو الأصول العينية) هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

أما الاقتصاد المالي، فهو يشمل الأدوات المالية التى تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية. وبشكل عام، تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) وإما تأخذ شكل دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية، من أسهم وأوراق تجارية وسندات، وهو ما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة التي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها على الاستدامة. ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية)، بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور، وهو ما أدى إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية، ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية، الأمر الذي أعطى المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية. ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم من البنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءة هذا العميل والثقة فيه، =

١ ـ أسباب الأزمة

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ وانفجرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، فإنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالى ١ بالمئة في منتصف ٢٠٠٣، وقام بتثبيتها حتى منتصف ٢٠٠٤[(٨)]. كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة انفجار فقاعة شركات الإنترنت في ذلك الوقت. ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، فقد ارتفعت أسعار العقارات في الولايات المتحدة بحوالى ٨٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦ دون تغير يذكر في المتغيرات الأخرى المرتبطة بها، مثل تكاليف البناء، على سبيل المثال[(٩)]. وارتفعت معها، وبشكل مستمر، أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادًا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار الطويل الأجل. وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، وهي القروض المسماة «القروض المتدنية الجودة»، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال[(١٠)]. ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات، وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة، ترتفع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة، حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الأخرى، بما فيها التكنولوجيا الحديثة، معرضة للخسارة. وأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن

= ولكن ما إن يحصل العميل على تسهيل البنك فإنه يتصرف بهذا التسهيل كما لو أنه نقود، لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا، فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور، فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك. وهكذا أدى القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية، وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بدأ بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني. . . انظر: حازم الببلاوي، «الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم،» **المصري اليوم**، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٨، <http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=241>.

(٨) Robert J. Shiller, *The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p. 48.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٠) انظر: International Monetary Fund (IMF), *Global Financial Stability Report, Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness*, World Economic and Financial Surveys (New York: IMF, 2008), and Ismail Sirageldin, «The 2007 Credit Crisis: A Long-Term View,» Economic Research Forum (ERF), Working Paper; 454 (January 2009).

المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.

ومع بداية عام ٢٠٠٦، حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري، فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى ٥,٢٥ بالمئة، وأصبح الأفراد المستفيدون من القروض المتدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم. وازداد الأمر سوءًا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالى ٩٣ بالمئة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات، وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طوال حياتهم. وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها، فانفجرت في صيف عام ٢٠٠٧ فهبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة، وأعلنت شركات عقارية كثيرة إفلاسها. ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات، بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات. بينما أنفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي، وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد. فعلى سبيل المثال، تمثّل الديون الفردية الأمريكية الناجمة عن الأزمة العقارية ٦,٦ تريليونات دولار، أي ما يعادل إيرادات نفط السعودية لمدة ٥٥ سنة[(١١)].

وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض إلى توريق الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة إلى عدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية. وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطاول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم. ويمكن القول إن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى عدة عوامل رئيسية:

أ ـ عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي، وتتمثّل في عجز في الميزانيات لا يمكن تحمله، وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة[(١٢)].

(١١) صباح نعوش، «خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي،» الجزيرة.نت (٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>.

(١٢) هناك العديد من الدراسات التى تناولت أسباب هذه الأزمة، وللتفاصيل، انظر: سلطان أبو علي، «الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر،» المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ٢ ـ ١٠؛ International Monetary Fund (IMF): Ibid., and *Global* =

ب ـ ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها، وهو ما أدّى إلى إساءة تقدير المخاطر، ثم إلى انهيار النظام في نهاية المطاف من جراء نشوء «فقاعة» لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من «تفجيرها».

ج ـ العامل النفسي؛ إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهون العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركّبة، بل فقد أيضاً ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعّال.

٢ ـ تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

أكد الكثير من المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، أن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن تنجو منها أية دولة من دول العالم، وأنها ستطاول اقتصاد جميع الدول، وإن بنسب متفاوتة. وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠٠٨، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

أ ـ تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي: ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصير. ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت خمس سنوات. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي ـ الذي قادته البلدان النامية ـ إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨، و٠,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٤,٥ بالمئة في العام القادم مقابل ٧,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٧، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي[(١٣)].

ب ـ خسارة وانهيار العديد من البنوك حول العالم: من جراء هذه الأزمة، تعرض الكثير من

= *Financial Stability Report: Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy*, World Economic and Financial Surveys (New York: IMF, 2008); Shiller, *The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It*, George Soros, *The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means* (New York: PublicAffairs, 2008), and Mark Zandi, *Financial Shock: A 3600 Look at the Subprime Mortgage Implosion, and How to Avoid the Next Financial Crisis* (Harlow: Financial Times Prentice Hall, 2008).

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: «Global Economic Prospects 2009: Commodities at the Crossroads,» World Bank (9 December 2009), <http://www.worldbank.org/gep2009>.

البنوك حول العالم، وخاصة في آسيا وأوروبا، لخسائر، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى ضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

ج ـ التذبذب وعدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية: أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من التذبذب وعدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار. ودفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، وإلى البحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل دفعت البعض منهم إلى المطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، فضلاً على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

د ـ أدّت الأزمة إلى قيام عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالى ٢٥ بنكاً) بشطب أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ عام ٢٠٠٧، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين. وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالى ٤٠٠ مليار دولار في نهاية هذا العام.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم؛ ففي دول الاتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة، أثبت الواقع الفعلي مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا. من ناحية أخرى، أطلق الكثير من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية فيها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء. أما في الصين والهند، فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات الموجودة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة في الأسواق الصينية ضئيلاً، فإن الواقع يؤكد حتمية تأثّر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالى ٢١ بالمئة من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر، أثرت هذه الأزمة في الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعًا في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، وهو ما دفع البنك المركزي إلى إبقاء معدل الفائدة منخفضاً عند ٠,٥ بالمئة. كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع إلى أدنى مستوياته منذ خمس سنوات، بمعدل ١,٣ بالمئة[١٤].

٣ ـ تحليل عالمية الأزمة المالية

انتقلت عدوى الأزمة الأمريكية إلى جميع أنحاء العالم، مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أمريكية في

(١٤) «الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،» إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية (مجلس الغرف السعودية) (١١ شوال ١٤٢٩هـ ـ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨م)، ص ٤ ـ ٧.

البورصة، كالعربية السعودية، بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية، ومن بينها الاستثمارات الأمريكية، كبلدان أوروبا[١٥].

ويمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل: يتعلق العاملان **الأول والثاني** بمختلف بلدان العالم، ويرتبط العامل **الثالث** بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد هو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية[١٦].

العامل الأول والأساسي هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة ـ أعلن رسمياً عنه في نهاية عام ٢٠٠٨ ـ الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية؛ فاقتصاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، كما سبق القول.

أما **العامل الثاني**، فهو تعويض الخسارة؛ فقد اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد، فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة، فقد لا تصاب أسهمهم في دولة أخرى بخسارة. وفي حالات معينة، عندما تهبط أسهمهم في دولة ما، فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم[١٧].

وفي ما يتعلق **بالعامل الثالث**، فإنه يتمثل في الخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وقد هبطت قيم الأسهم بين مطلع عام ١٩٨٧ ومطلع عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية. وفي كل مرة، يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة[١٨].

---

(١٥) الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيميائية، أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي، فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنهار الأسهم في العالم في اليوم نفسه؛ إذ إن الأسواق المالية في الأقطار العربية ليست فروعاً لـ «وول ستريت».

(١٦) نعوش، «خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي».

(١٧) في بعض البلدان العربية، كمصر والسعودية، هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في «ول ستريت».

(١٨) يشار إلى أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ـ الذي يقوم بوظائف البنك المركزي- خفض سعر الفائدة بشكل سريع ومتكرر عدة مرات منذ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)، حين كان سعر الفائدة الأمريكية ٥,٢٥ بالمئة. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، وبسبب الأزمة المالية الأخيرة، انخفض سعر الفائدة إلى ٣ بالمئة، وارتفع معدل التضخم إلى ٤,١ بالمئة ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره ـ ١,١ بالمئة. وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨ أقدم البنك الفدرالي الأمريكي على تخفيض الفائدة من ١ بالمئة إلى مستوى يتراوح بين صفر بالمئة و٠,٢٥ بالمئة، وذلك بهدف مواجهة حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة. والمستوى الحالي لسعر الفائدة، وهو تقريباً صفر، هو أقل مستوى منذ أن بدأ الاحتياطي الفدرالي في تسجيل أسعار فائدته عام ١٩٥٤. وأدّى تخفيض سعر الفائدة الأمريكية إلى تراجع سعر الدولار لأنه كان أكثر مما توقعه كثير من المحللين، وأوضح الاحتياطي الفدرالي أن هذه المستويات المنخفضة لسعر الفائدة ستظل فترة من الوقت.

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً، وبالنسبة نفسها، في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار، كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس، فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة، كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية في مصر

لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة وتفاعلاتها، بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق وما ينطوي عليه من تشابكات عالمية. وقد حاولت تطويق روافدها السلبية وفتح منافذ وآفاق إيجابية للاستفادة من دروسها الاقتصادية. الواقع أن السوق المالية المصرية، كغيرها في كثير من دول العالم، تأثرت بالانخفاض الحاصل في البورصات المختلفة، وهو ما كشفت تجلياته أحوال الشركات المسجلة في البورصة المصرية؛ فقد تراجعت قيمة أسهم الشركات عما كانت عليه قبل حدوث الأزمة المالية. وفسرت بعض الدوائر الرسمية التراجعات في البورصة المصرية بأنها جاءت نتيجة لجوء عدد من المستثمرين الأجانب إلى ما يوصف بتسييل المحافظ في السوق المصرية والأوراق العربية عموماً، حتى شهدت جميع البورصات (تقريباً) عمليات بيع مكثفة من المستثمرين الأجانب، أدت حصيلتها إلى تراجع حاد، أثر بدوره في المستثمرين المحليين، الذين فزعوا من عمليات البيع التي قام بها الأجانب، فأقدموا هم على عمليات تصفية غير محسوبة. من جهة ثانية، لم يستبعد بعض الخبراء حدوث تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي في مصر، بعد أن شهد ارتفاعاً تدريجياً في السنوات الماضية، تخطى خلال العام المالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ حاجز الـ ٧ بالمئة. وتوقع آخرون حدوث تعثّر في تمويل بعض المشاريع أو تراجع في معدل المساعدات والمنح الخارجية، فضلاً على احتمال انخفاض في أعداد السائحين الوافدين إلى مصر، خصوصاً من بعض الدول الغربية واليابان. بالتالي، فمن المرجح أن تتأثر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على السياحة كمصدر للاستثمار والدخل، ناهيك عن بعض الأضرار الطفيفة للأرصدة المصرية (الرسمية) في عدد من البنوك الغربية، التي جرى وضعها بغرض سداد أثمان بعض السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها. وقد حرصت الحكومة المصرية منذ بدايات الأزمة على تأكيد محدودية آثارها السلبية، واهتمت ببث الطمأنينة في قلوب المستثمرين وقلوب المواطنين، من خلال توضيح بعض الحقائق الغائبة، أهمها جدية الخطوات الاقتصادية التي اتخذت في الأعوام الماضية، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأفضت إلى نتائج جيدة حتى الآن (حسب التفسيرات الرسمية) التي سوف يشعر بها الناس بصورة أوضح في المدى المنظور. وامتلاك البنك المركزي لاحتياطي كبير من الدولار، يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار، عبارة عن استثمارات موجودة بعملات أجنبية في الخارج، وكذلك امتلاك البنوك المصرية حوالى ١٥ مليار دولار.

كما أن بين احتياطيات البنك المركزي جزءاً من الذهب، والباقي (٩٧ ـ ٩٨ بالمئة) مستثمر في أدوات دين حكومية مضمونة، مثل أذون خزانات أمريكية وألمانية وبريطانية

ويابانية، فضلاً على سندات أمريكية. كما أن معظم البنوك المصرية تمتلك فوائض في جميع العملات[١٩].

وقد أكدت الحكومة أن التعامل مع الأزمة الاقتصادية لا بد أن يتم على ثلاثة مستويات: **الأول** هو التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية وتحد من تأثيرات الأزمة. **والثاني** هو رصد المديين المتوسط والطويل اللذين عليهما أن يتأثرا سلباً أو إيجاباً. و**الثالث** هو ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الأزمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشاريع استثمارية محددة؛ ففي تقدير مصر، إن مدى استعداد أية دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه الفترة يمكّنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة علي زيادة فرص العمل.

وحددت الحكومة خمسة محاور للتحرك السريع، بهدف تعويض النقص (الانخفاض) المتوقع في معدل النمو الناجم عن المعاملات الخارجية، وذلك من خلال إجراءات تحقق مزيداً من النشاط الاقتصادي الداخلي:

المحور الأول هو الاعتماد الإضافي الذي تم تخصيصه ـ كما سيأتي بيانه ـ وأهمية تحقق سرعة استيعاب هذا الإنفاق، واختيار المجالات التي تحرك الاقتصاد بصورة سريعة في مجالات كثيفة العمالة، واستهداف المجالات التي لها تأثير واسع في الاقتصاد، مثل البنية التحتية والخدمات الأساسية، والتركيز على الإنفاق في المحافظات الذي يصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه، واستعداد الحكومة لضخ المزيد عندما يتم الانتهاء من صرف الاعتمادات الموجهة.

المحور الثاني هو أهمية استخدام مصادر التمويل المحلية المُتاحة، التي توجد على شكل سيولة في القطاع البنكي، وفي الودائع المتوفرة لدى الهيئة العامة للبريد، على أساس اقتصادي، وحث الجهات التمويلية على الاستخدام السريع والمناسب في مشاريع ذات عائد اقتصادي واضح، وأهمية قيام الحكومة بتوفير عرض لمشاريع كبرى ذات جدوى اقتصادية، والضمانات اللازمة من جهة الحكومة لمؤسسات التمويل لتشجيعها على هذا التّوجه.

المحور الثالث هو أهمية تطوير البرنامج الاجتماعي للحكومة بما يتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة، التي من المتوقع أن تظهر في مجال البطالة.

المحور الرابع هو التعجيل بتنفيذ برنامج تنمية التجارة الداخلية، خاصة في ما يتعلق بإنشاء مناطق التوزيع والمناطق اللوجستية في المدن والقرى.

المحور الخامس هو الاستمرار في استهداف الاستثمارات الخارجية، خاصة الاستثمارات العربية، من خلال توفير المشاريع ذات الجدوى الواضحة والعائد المتميز في الاقتصاد العيني

(١٩) محمد أبو الفضل، «الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية،» **مجلة تقرير القاهرة** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٢٠ (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2008/10/26/CAIR0.HTM>.

الذي يحقق جذب الاستثمارات في الوقت الحالي في ضوء ما يشعر به المستثمر من قلق من المشاريع ذات المخاطرة العالية.

١ ـ توقعات آثار الأزمة في الاقتصاد المصري

أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصري قوي وقادر على تحمل الأزمات، ويمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوي والطموح الذي نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية واستلهم خطوطه العريضة، بل وبرامجه التفصيلية، من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية. وقد أكد د. أحمد نظيف في بيان الحكومة الذي ألقاه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أمام مجلس الشعب حول الأزمة المالية العالمية وأثرها في مصر، أن لدى الحكومة حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر، وهذه الحزمة تحتوي على الكثير من الإجراءات، سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الاستثمار أو دعم الصناعة والصادرات، فضلاً على عدد من الإجراءات المالية والنقدية. وأشار إلى أن تباطؤ النمو ووصوله في بعض الدول إلى الصفر أو ما دون الصفر سيؤديان إلى تأثيرات في الاقتصاد المصري تتمثل في: نقص في الصادرات إلى الخارج؛ نقص في الاستثمارات الواردة من الخارج؛ نقص في دخل قناة السويس؛ نقص في دخل وإيرادات السياحة؛ نقص في معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص في معدل النمو الكلي. ويعود سبب ذلك كله إلى التشابك مع الاقتصاد العالمي، حيث إن ٧٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في التبادل التجاري؛ فنحو ٣٢ بالمئة من صادراتنا تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و٣٢,٥ بالمئة من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وثلثا الاستثمارات الأجنبية المباشرة جاءا خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوروبا.

وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن يبلغ صافي الخسائر الناتجة من الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالي الحالي، وأكثر القطاعات تضرراً هو قطاع الصناعات التحويلية، كما يلي:

أ ـ يُتوقع تراجع قيمة الصادرات السلعية نحو ٢,٢ مليار دولار؛ ففي ظل الانكماش العالمي، سيقل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات، وهو ما سيجعل الأولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها. ومن ناحية أخرى سيزيد حجم المنافسة على التصدير. ونظراً إلى انخفاض حجم الطلب، ستقلل المصانع من إنتاجها، الأمر الذي سيُقلل حوافز العاملين ويخفض بالتالي القوة الشرائية للمنتجات ويفضي إلى الركود في الأسواق.

ب ـ يتوقع انخفاض الميزان النفطي بنحو مليار دولار، حيث انخفض سعر برميل النفط من ١٤٧ دولاراً إلى ٥٣ دولاراً.

ج ـ انخفاض تحويلات العاملين المصريين في الخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار.

د ـ انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ملياري دولار، وهو ما

ينعكس على جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (المقاولات ـ الأثاث ـ الصناعات الغذائية ـ الصناعات الحرفية. . . إلخ).

هـ ـ انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار (نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية).

بالنسبة إلى الأثر الإيجابي في الميزان التجاري، فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات بنحو ٤ مليارات دولار (انخفاض حجم وأسعار السلع المستوردة)، ومن المتوقع أن تؤثر هذه الخسائر في قيمة الجنيه المصري التي انخفضت أمام الدولار من ٥٣٠ قرشاً إلى ٥٥٠ قرشاً.

وبالنسبة إلى الموازنة العامة للدولة، فإن جانب الإيرادات سيتأثر سلباً نتيجة توقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة، وستتزايد النفقات العامة على الرغم من توقع انخفاض فاتورة دعم السلع (انخفاض أسعار النفط ـ أسعار المواد الغذائية)، وسيتم ضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وهو ما يزيد من حجم العجز في الموازنة[٢٠].

٢ ـ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة في الاقتصاد المصري

تتمثل حزمة البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر في ما يلي[٢١]:

أ ـ زيادة الإنفاق العام خلال الستة شهور القادمة بنحو ١٥ مليار جنيه، وذلك في مجالات الاستثمارات العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية. وسيترتب على ضخ هذه المبالغ تنفيذ مشاريع عاجلة تشغل الكثير من العمالة، وتضخ الملايين من الجنيهات كأجور، وهو ما يؤدّي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة الإنتاج ودفع عجلة الاقتصاد المصري إلى الامام.

وقد تمّ تخصيص ٢,٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية، موزعة كما يلي:

(١) ٢,٢ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية.

(٢) ٦٠٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية في الدلتا، ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية.

ب ـ إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية تقدر تكلفتها بنحو ١,٥ ـ ١,٧ مليار جنيه، وهو ما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج، ويُشجع على الاستثمار والتشغيل.

ج ـ سيتم تحمل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بحيث لا يتحملها المستثمر عن أي استثمار ينشأ في الأشهر الـ ١٢ القادمة.

(٢٠) <http://www.idbe-egypt.com/doc/financiacrisisandegypt.doc>.

(٢١) انظر البيان في: <http://www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=4 5013>.

د ـ سيتم العمل أيضاً على تنفيذ استثمارات في حدود ١٥ مليار جنيه أخرى، وذلك في مشاريع بنظام المشاركة العامة الخاصة (حيث سيتم قريباً توقيع عدد من المشاريع العامة التي سُتقام باستثمارات من القطاع الخاص بقيمة ١٥ مليار جنيه، منها مشروع بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة ـ ومستشفيات ـ ومحطات تنقية مياه ـ ومحطات معالجة الصرف الصحي).

هـ ـ الاستمرار في جذب الاستثمارات من الخارج عموماً، ومن المنطقة العربية خصوصاً، وبما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار سنوياً.

و ـ توفير فرص استثمارية حقيقية في مشاريع قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة، وذلك من أجل الترويج للاستثمار فيها، مثل قطاع النفط، وقطاع الموارد المائية والري، وقطاع الطيران المدني، وقطاعات البنية الأساسية (مشاريع الطرق الحرة وتطوير الموانىء ومشاريع النقل النهري ومشاريع السكة الحديد ومترو الأنفاق)، والسياحة، والتنمية العمرانية والإسكان، والزراعة، ومجال التجارة الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات.

ز ـ تفعيل دور مكاتب الاستثمار في المحافظات، وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار، وإصدار تراخيص تأسيس الشركات، وتطبيق نظام الشبّاك الواحد.

ح ـ حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته، خاصة في القطاعات الكثيفة الاستخدام للعمالة، كالصناعة والزراعة والمقاولات وقطاعات الخدمات.

ط ـ دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية من خلال:

(١) تخفيض التكلفة بنسبة ٥٠ بالمئة بالنسبة إلى مشاركة الشركات في جميع الخدمات التي يقدمها مركز تحديث الصناعة، من برامج دعم فني وتدريب ومشاركة في المعارض، وذلك اعتباراً من أول الشهر الجاري.

(٢) زيادة نسبة المساندة المالية لجميع القطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية الصادرات بنسبة ٥٠ بالمئة. وتسري الزيادة على الصادرات اعتباراً من أول الشهر الجاري، فضلاً على ضمان الصادرات بنسبة ٥٠ بالمئة من صندوق دعم مخاطر الصادرات.

ي ـ التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشاريع المتوسطية والصغيرة، وذلك لمساعدتها على التوسع والإنتاج ولتحقيق التنويع في محافظ الجهاز المصرفي، والعمل على استغلال الفائض الكبير في السيولة (٤٩ بالمئة من إجمالي الودائع) في تمويل مشاريع إنتاجية.

ك ـ استصدار حزمة من التشريعات اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي:

(١) إصدار التعديل التشريعي اللازم لتشجيع إنشاء مشاريع المشاركة العامة الخاصة (بي بي بي).

(٢) مشروع قانون تنظيم الإفلاس والصلح الواقي منه.

(٣) مشروع قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

٣ ـ أهم النتائج المتوقعة لتنفيذ برنامج تنشيط الاقتصاد

أ ـ الحفاظ على معدلات نمو لا تقل عن ٥,٥ بالمئة في العامين القادمين، حيث إن الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد سوف يساهم في تحقيق إيرادات سيادية للدولة دون زيادة أي ضرائب أو رسوم.

ب ـ الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم.

ج ـ استمرار النشاط الاستثماري المحلي عند مستويات تضمن عودة التنمية السريعة عند استعادة الاقتصاد العالمي عافيته.

د ـ تقليل الأثر الانكماشي في المجتمع المصري، وخاصة لدى الطبقات المحدودة الدخل.

ثالثاً: تأثير الأزمة المالية في الصادرات المصرية

من بين الخطط الاقتصادية في الظروف العادية العمل على فتح أسواق جديدة للتصدير . . وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة، تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة، حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلاً لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الفترة المقبلة. فالأزمة المالية الحالية سوف ينتج منها نوع من الانكماش في معدلات الطلب العالمي، وسوف تصاب الأسواق بحالة من الركود، سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو في أمريكا أو في آسيا.

وعلى ذلك، تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التي تُبقي على معدل النمو الاقتصادي. ولعلّ أهم هذه الآليات هي البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة، وإن يكن البعض يعتقد أن الأزمة لم تؤثر بشكل كبير في حجم الصادرات المصرية لأنها لا تنافس في أسواق الدول الأوروبية التي فيها اشتراطات عديدة معقدة كان يصعب تنفيذها، ومنها عدم السماح بدخول المنتجات الزراعية إلا بعد انتهاء الموسم، وذلك لتصريف المنتجات المحلية. وكان يتم أيضاً وضع اشتراطات مُجحفة على المنتجات الصناعية التي كانت تواجهها مشكلة أخرى تتمثل في عدم انتظام النقل، وارتفاع تكاليفه، بالإضافة إلى وجود دول أخرى أقرب إلى الدول الأوروبية كانت تستحوذ على نصيب الأسد في معدلات التصدير.

١ ـ أهمية التصدير للاقتصاد المصري

تتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطّردة، كما يتضح من العرض التالي[٢٢]:

---

(٢٢) انظر: وزارة التجارة والصناعة، «استراتيجية تنمية الصادرات،» (٢٠٠٩)، <http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm>.

أ ـ خلق فرص عمل جديدة

تجلت قدرة القطاع الخاص المنتج، وبخاصة الموجّه للتصدير، على خلق فرص عمل في الاقتصاد المصري، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها، وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية. كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية وكفاءة العمالة. ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الصادرات في توفير فرص العمل أن كلّ مليار دولار من الصادرات يضيف نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة.

ولذلك، فإن على السياسة الاقتصادية أن تجعل قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة في الاقتصاد المصري؛ إذ أكدت تجربة عدد من الدول قدرة هذا القطاع على زيادة فرص العمل. فعلى سبيل المثال، تمكنت عدة دول من شرق آسيا، وهي اليابان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند، من استخدام التّوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة، وخلق فرص عمل جديدة، وهو ما ساعد علي انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية راوحت في عام ١٩٩٨ بين ٢ بالمئة و٤ بالمئة.

ب ـ إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تؤدي الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتباره أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة في التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف. لذا، يجب خلق قاعدة جيدة لتنمية الصادرات، سواء السلعية أو الخدمية منها، حتى يُحقق قطاع التصدير الهدف المأمول منه في توليد فرص عمل جديدة، ومعالجة عجز الميزان التجاري.

ج ـ جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

تتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير؛ فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، وهو ما تحتاج مصر إليه للنهوض بالصناعة المحلية[(٢٣)]، حيث يسمح وجود رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنويع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول إن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة، وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما إن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول الاستثمار الأجنبي وأهميته، انظر: حسين عبد المطلب الأسرج، **استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٢١٣ (القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٥).

الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها بجذب استثمارات جديدة. وقد استطاعت بعض الصناعات، مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيميائية والدوائية والمستلزمات الطبية، أن تجذب قدراً جيداً من الاستثمارات[٢٤].

د ـ تحقيق معدلات نمو مطردة

إن الاهتمام بالصادرات المصرية ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحدّ من البطالة، وتوفير مصادر بديلة للعملات الأجنبية. فهناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، ولكن لا يوجد سوى مصدر واحد، وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التّوجه التصديري سنة بعد أخرى. وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت إلى التصدير توجهاً لا رجعة فيه، تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مُفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات، بما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف التصديرية الطموحة، يجب علينا إعادة النظر في السياسات المتبعة، وإعداد منظومة جيدة لتنمية هذا القطاع للوصول إلى معدل زيادة سنوية لا يقل عن ٢٠ بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية، عن طريق العمل على حل المشاكل التي تعوق نمو صادراتنا، ورسم سياسات تنسيقية واضحة ومتكاملة بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر في التصدير في مصر.

٢ ـ أهم التحديات التي تواجهها الصادرات المصرية

لا شك أن الصادرات المصرية تواجه تحدياً كبيراً في ظل ما يشهده كلّ من اقتصاد أوروبا والاقتصاد الأمريكي من ركود؛ إذ إن ٦٠ بالمئة من صادراتنا تتجه إلى أمريكا وأوروبا. ويتوقع أن تنخفض الصادرات إلى تلك الأسواق من حيث القيمة والحجم في العام المالي الحالي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق.

وتشير البيانات إلى أن العجز التجاري المصري، الذي بلغ في العام الماضي نحو ٢٣,٤

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول حركة تطور الصادرات المصرية بصفة عامة، وحول درجة التصنيع، انظر تقرير وزارة التجارة والصناعة: **أداء التجارة الخارجية: تقرير نصف سنوي، العدد (٣)، المجلد (١)، مايو ٢٠٠٨** (القاهرة: الوزارة، ٢٠٠٨) ص ٢٤ ـ ٣١.

مليار دولار، سيستقر تقريباً مع انخفاض قيمة الواردات بشدّة. وقد بلغت صادرات مصر غير النفطية في العام المالي الماضي ١٤,٩ مليار دولار[٢٥].

وكما سبقت الإشارة، فإن الحكومة اتخذت كثيراً من الإجراءات لدعم الصادرات في ظل الأزمة المالية؛ فقد قررت تقديم دعم قيمته ٧ مليارات جنيه مصري (١,٢٦ مليار دولار) للصناعات والمُصدرين الذين يواجهون تباطؤاً حاداً مُقارنة بالعام الماضي، الذي شهد نمو الصادرات بنحو ٣٠ بالمئة. والبرنامج جزء من حزمة تحفيز قيمتها ١٥ مليار جنيه، كما أوضحنا سابقاً. وسيشمل البرنامج إجراءات من مثل مساعدة الشركات في تكاليف التخزين والتوزيع، وزيادة الإنفاق لتطوير المناطق الصناعية. وفي إطار الحزمة أيضاً تعزز مصر المزايا الضريبية لبعض المصدرين بنسبة ٥٠ بالمئة من مستواها السابق، وتعفي بعض الشركات من ضريبة المبيعات، وتخفض الرسوم الجمركية. كما سيجري خفض الرسوم الجمركية على بعض مستلزمات الإنتاج من مستوى ٢ ـ ٥ بالمئة حالياً إلى صفر بالمئة. وسيتم تثبيت أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء لمدة عام من أجل دعم المصانع، وهو ما سيكلف نحو ٣٠٠ مليون جنيه.

أهم التحديات التي تواجهها الصادرات المصرية هي:

أ ـ عدم وجود قدرة إنتاجية للصناعة المصرية بما يؤهلها لمنافسة دول مثل الهند وتركيا، وقصور قواعد البيانات الخاصة بالصناعة المصرية، بالإضافة إلى نقص الوعي بهذا النظام بين المصدّرين المصريين وتكثيف جهودهم في مجال تصدير ما ينتج محلياً دون النظر إلى احتياجات المستهلك الأمريكي والفرص البديلة المُتاحة أمامه، وهو ما يعني عدم وجود دراسات وافية للأسواق الخارجية.

ب ـ ومن بين المخاوف ارتفاع أسعار المواد الخام للصناعة المصرية، واحتمال حدوث ركود عالمي، وانخفاض الطلب الأمريكي على السلع المستوردة. وكل هذا يعني زيادة

(٢٥) حقّقت الصادرات المصرية غير النفطية زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها ٢١,٥ بالمئة عن عام ٢٠٠٦ التي بلغت فيه قيمة الصادرات ١١ مليارا و٥٦٥ مليون دولار. وقد تضاعفت الصادرات المصرية إلى عدد كبير من الأسواق الأوروبية والعربية، حيث جاءت إيطاليا في المرتبة الأولى ضمن أكبر ٢٠ دولة تستورد من مصر خلال عام ٢٠٠٧، إذ بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى إيطاليا ملياراً و٢٩ مليون دولار مقارنة بـ ٩٩٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بقيمة صادرات بلغت ملياراً و٦ ملايين دولار، تلتها السعودية بقيمة صادرات ٩٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٦٧١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٦، ثم ليبيا بقيمة صادرات ٧٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٦٣٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦. ثم بريطانيا في المرتبة الخامسة بقيمة صادرات ٧٢٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٦١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ثم إسبانيا بقيمة صادرات بلغت ٦١٢ مليون دولار مقارنة بـ ٤٩٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦. وتضاعفت الصادرات المصرية إلى ألمانيا لتصل إلى ٥٩٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٢٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦، تلتها فرنسا بقيمة صادرات بلغت ٥٤٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٤٠٣ ملايين دولار عام ٢٠٠٦، ثم تركيا بقيمة صادرات ٥١٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٤٠٣ ملايين دولار عام ٢٠٠٦، ثم لبنان بقيمة صادرات بلغت ٤٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٣٢٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٦.

التحديات التي يُواجهها المُصدّرون، بالإضافة إلى أنه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو، قد يصبح التّصدير إلى أوروبا أكثر تنافسية، وهو ما يستدعي مزيداً من التطوير في جودة المنتج المصري، ووضع استراتيجية جديدة للبحث عن سبل الحضور في هذه الأسواق والاستمرار فيها والتأقلم عليها، وهو ما يستوجب ضرورة إجراء بحوث ميدانية للوقوف على أنماط الاستهلاك والأذواق المختلفة.

٣ ـ سياسات التخفيف من حدّة هذه الأزمة عن الصادرات المصرية

للتخفيف من حدة هذه الأزمة، يجب البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة، منها:

أ ـ التوجه إلى السوق الأفريقية؛ فهذه السوق هي البديل الأفضل لتفادي آثار تلك الأزمة التي قد تستمر آثارها سنوات قادمة. وهذا يلزم ضرورة تذليل العقبات أمام المصدّرين لأن المؤشرات تؤكد استمرار الانخفاض في حجم الطلب في السوقين الأوروبية والأمريكية، لاسيما أن عدد سكان أفريقيا يبلغ حوالى ٨٦٠ مليون نسمة، وهي قاعدة استهلاكية كبيرة، حيث يبلغ حجم وارداتها حوالى ٢٠٠ مليار دولار. وبالتالي، فهي تمثل بديلاً جيداً من الصادرات المصرية التي تواجه ركوداً واضحاً خلال الفترة الحالية، حيث تُشير الأرقام إلى أن إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا لا يتعدّى المليار. ويرجع الانخفاض النسبي للوجود المصري في الأسواق الأفريقية إلى ارتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتّخزين وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية في بعض هذه الأسواق، بالإضافة إلى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول، وهو ما يزيد من صعوبة المنافسة فيها.

ب ـ تعظيم الاستفادة من النظام الأمريكي المُعمم للأفضليات التجارية، والمعروف باسم GSP. وهو نظام تطوّعي، أي ممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية دون أي التزام قانوني، ونظام غير تبادلي ولا مجال فيه للمفاوضات تقدم فيه الدول النامية طلبات لإضافة بعض السلع، لكن من حقّ الدول المتقدمة رفضها بل وسحب التفضيلات التي تمنحها لبعض الدول عند بلوغها مرحلة من النضج والتقدم الاقتصادي. وتزداد أهمية هذا النظام بالنسبة إلى الدول الناميّة ومصر، خاصة في الفترة المقبلة، في ضوء احتمال حدوث ركود عالمي. ولا شك في أن في الأزمة المالية العالمية فائزين وخاسرين، ومصر لديها فرصة للفوز بزيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة من خلال هذا النظام، خاصة إذا علمنا أن نسبة الصادرات المصرية في إطار هذا النظام كانت بين ٢,٥ بالمئة و٣ بالمئة فقط من إجمالي الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧.

إن الأزمة المالية العالمية ستدفع المستوردين الأمريكيين إلى البحث عن مصادر تنطبق عليها ميزة الإعفاء الجمركي، لأن المستهلك الأمريكي في وضع حرج الآن ويبحث عن الأرخص، ولكن المهم أيضاً جودة السلعة، وهو ما يزيد من الضغوط التنافسية. وإن من

أسباب عدم تحقيق الاستفادة القصوى من النظام أنه لا يشمل أهم المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى مصر، مثل الملابس والمنسوجات والأحذية، وأن الفترة الزمنية المطلوب خلالها تقديم الطلبات فترة قصيرة في ظلّ صعوبة الحصول على البيانات، خاصة في الدول النامية، وصعوبة توفير الكمّ الهائل من البيانات التي يجب على المصدر استيفاؤها، خاصة أنها تتسم بقدر كبير من التفصيل دون التأكد من أنه سيتم بالفعل الحصول على تلك المعاملة التفضيلية. إضافة إلى نقص الوعي بهذا النظام بين المصدّرين المصريين، هناك العديد من السلع المصرية التي تدخل الولايات المتحدة وتُدفع عليها جمارك بالرغم من أنها ضمن قائمة السلع المُدرجة في النظام الأمريكي المعمم للمزايا، وهو ما يقلل من تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الأمريكية. وكثير من الدول النامية متقدمة على مصر من حيث الاستفادة من هذا النظام، حيث يأتي ترتيب مصر في هذا الشأن في المرتبة ٣٢ بين ١٣٢ دولة نامية خلال هذا العام وحتى آب/ أغسطس منه. ومصر تستفيد بتصدير٣٦٤ سلعة فقط من بين٣٤٠٠ سلعة مُعفاة من الجمارك يشملها النظام المعمم للأفضليات التجارية (GSP)، وهو ما يمثل فرصاً ضائعة بالنسبة إلى مصر.

ج ـ ضرورة أن تقوم وزارة التجارة بتوفير وتطوير قواعد بيانات لتقديم المساعدة إلى القطاع الخاص، وإمداده بالمعلومات اللازمة عند إقدامه على إقامة مشروع جديد، أو عقد صفقة تبادل مع إحدى الدول، ودراسة العوامل التي تحول دون الوصول إلى إضافة سلع مصرية ذات أهمية تصديرية.

د ـ تطوير البنية الأساسية للصناعة المصرية، والبحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة لدعم الصناعة، والاهتمام ببرامج مثل برنامج تحديث الصناعة، ودراسة الأسواق جيداً، بالإضافة إلى الترويج للصادرات المصرية، وتطوير الاتفاقيات التجارية بين مصر ودول العالم، وضرورة تذليل العقبات أمام المصدّرين.

هـ ـ رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشاريع الصغيرة ومساندتها. . لأنها ستكون قاطرة الاقتصاد المصري الجديدة الجاذبة للاستثمارات والمشاريع الكبيرة، سواء كانت عربية أو أجنبية. ومن الأفضل كثيراً أن يجد صاحب الشركة أو المشروع الكبير كلّ ما يحتاج إليه من منتجات تكميلية ومغذية لمنتجاته الأصلية في البلد نفسه الذي أقام فيه مشروعه؛ فذلك أفضل من استيرادها من الخارج ودفع المزيد من التكاليف، خاصة أن جميع الشركات والمصانع الكبرى تلجأ إلى المنشآت الصغيرة لتصنيع بعض قطع الغيار التي تدخل في ٦٠ بالمئة من الصناعات الكبيرة. ويمكن أن تكون أنشطة هذا القطاع حصان رهان رابحاً للاقتصاد المصري. لذلك، يجب الإسراع في إصدار القواعد المحاسبية الخاصة بهذه المشاريع، ومنحها المزيد من التسهيلات والإعفاءات والحوافز، خاصة أن ٤٠ بالمئة من هذه المشاريع غير مسجلة، ولا تملك سجلات أو مستندات ■